قراءة الخريطة السياسية المأزق والمخاض

ثامر الهيمص
باحث

برصد دقيق وواقعي لأعمدة وأبعاد الفعاليات السياسية والعوامل المتحكمة في أدائها، يمكن تشخيص ما سيؤول إليه المخاض العسير في العملية السياسية الجارية خلال ما تبقى من هذا العام فتعدد العوامل الموضوعية والإعتيادية يمكن التعامل معه مباشرة من خلال أجندة واضحة محددة بمعرفة مدخلاتها ومخرجاتها، أما لحظة التعقيد في المعالجة تبدأ من حيث ظهور الطرف الخارجي في المعادلة، وهذا شأن تأريخي في رسم مسارات العمل السياسي والديني والثقافي في العراق.
فالثقافة الطائفية ليست عراقية بل هي من ترسبات الصراع السلجوقي والبويهي وأخيراً الصفوي والعثماني، أي إنها ظاهرة غير عراقية.
وهذه إحدى الثوابت التي نحاول تجاوزها بالديمقراطية والدستور. أما بقية الأبعاد التي تأسست بالتفاعل مع العوامل الأخرى فهي ما يلي:
أولاً/ لم يظهر الكاريزما السياسية برغم طول الإنتظار ولا شك إن ظهوره له عوامل موضوعية غير متوفرة في ضوء التشابكات التي أدت الى التخندقات بحيث اصبح التخندق غاية ووسيلة وهذه هي موضوعياً ظاهرة في المجتمعات ما قبل الرأسمالية ولكن مع شديد الأسى إنها تمتد الى التفاصيل في عمق العمل السياسي وتكثر شياطين الخراب.
فعندما ينشق حزب لأسباب غير عقائدية بل الإختلاف يكون بسبب الزعامات متذرعاً فقط بآليات العمل والإختلاف على رسم مؤيداتها. وهذه الظاهرة في الأحزاب الدينية والديمقراطية والقومية كان وراء عدم ظهور الكاريزما كسبب موضوعي وذاتي في آن واحد.
ثانياً/ الطبقة السياسية: تتحكم في أدائها عوامل الداخل والخارج فالذين هم أهل الخارج إستعانو بحاشية غالباً من الخارج وأهل وأخوان من الداخل وهذا يوفر نظرة غير واقعية للأمور.
كما أن العامل الثاني في أداء الطبقة السياسية هو الموقف من النظام السابق فمنهم من تضرر منه كثيراً ومنهم لم يتضرر بل كان ربما مستفيداً من أحد مراحله. وغالب الإجراءات والأنظمة والقوانين المشرعة حديثاً تتم في ضوء الموقف من النظام السابق كرد فعل وهذا كان عاملاً معرقلاً للعملية السياسية. كما ظهر في التعامل مع الإجتثاث والموقف من الجيش السابق وقوى الأمن.
ثالثاً/ ظاهرة التسييس وعدم الإحتكام للدستور أو المحكمة الإتحادية أو الإحتكام للثوابت الدولية وتجارب الآخرين: وهذه نتيجة طبيعية للتخندقات التي أفرزتها دكتاتورية دمرت التعددية والتنوع وظهرت جلية في مسألة المرأة وكركوك وقانون النفط والفدرالية.
وهذه الممارسة السيئة سلاح وحيد يستعمله غالب أطراف العملية السياسية عندما يتعاملون مع السلطة ومواقعهم كغنيمة وليس معطيات صندوق الإنتخاب.
رابعاً/ الإستقواء الذي يأكل في النسيج الإجتماعي: وهذه العملية ذات بعدين البعد الإقليمي والبعد الداخلي، وهذا أيضاً ناتج عن إفلاس عقائدي ووﻻء غير وطني عموماً ولا يوجد بعد برغماتي مما يعكس ضعف الخبرة والأداء السياسي برغم تجربة مريرة للسنوات الاربع الماضية
خامساً/ الجيران والإقليم والأمريكان: هذه حقيقة ثابتة لا يمكن تغييرها بالشجب والإستنكار بل التعامل معها كظاهرة موضوعية لها اسبابها ونتائجها ولكن الذي يجمع الجميع إنه لايوجد بعداً آيديولوجياً يفرقهم أو يجمعهم بل المصالح وحدها التي تجمع ولكن بغطاء آيديولوجي سميك ثقيل يسهل تسييسه وتسويقه داخلياً وخارجياً في ما إذا كانت البنية السياسية هشة في الداخل فالأمريكان لهم مصالحهم تحت يافطة الديمقراطية والجيران حماية لأنظمتهم تتشكل الآيديولوجية المسوقة بشعارات قومية تحريرية وإسلاموية ولكن يجمعها العداء للديمقراطية والتعددية العراقية.
وبما أن العراق لا يمكنه أن يكون سويسرياً في ديمقراطيته وإستحالة ذلك لتشابك المصالح وتداخلها بفعل الجيوبوليتك الفاعل الآن أكثر من اي وقت مضى، لذلك كان التدخل فجاً ومباشراً في البازار العراقي الذي تحكمه المنافسة، تأمل أن يتحول الى حد أدنى من المصلحة التي تخدم آليات العمل الوطني ليكون قاعدة لكاريزما جديد أو تجربة فريدة توافقية.
سادساً/ المواطنة التكنوقراط: تراجع المواطنة كهوية أسبابها معروفة الآن وقبل الآن، فتمزق النسيج الإجتماعي بعد الأنفال والإنتفاضة الشعبانية أسس لهوية جديدة تناسلت بعد سقوط النظام مباشرة لغياب منظمات المجتمع المدني ولم يبق غير الكهف العشائري والطائفي.
ويبدو أن التكنوقراط كان إنسحابه تحصيل هذا الحاصل. ففي السابق كان سلاح ذو حدين أسيء إستخدامه في الجامعة والتصنيع والإدارة وسبقها كلها الى المؤسسة العسكرية حيث فقد الكثير منهم مهنيتهم أو روح المواطنة طاعة وحباً للمغنم وتعرضت التكنوقراط والبيروقراط أيضاً للتشويه كجزء من التمزق العام. وعزز ذلك المحاصصة وكرسته سواء على مستوى الولاء أو المعارضة الرسمية وغير الرسمية.
وهذه الإفرازات بعد تراجع المواطنة والتكنوقراط في أدائها لا يعني عصمة الحركات الطائفية ووحدتها بل تشرذمت الى جند السماء وأنواع المسميات في الجانب الآخر وهذه التفريخ المستمر مادامت المواطنة في إنحسار والولاءات في مراكز القرار ما زالت تدافع عن خنادقها القديمة.
في ختام ما تقدم برغم إنه غير شامل ويبتعد عن تفاصيل الشيطان لا بد من أن يكون المخاض العسير بإتجاه إيجابي من خلال نضوج بعض الساسة الفاعلين وعودة قسم لا بأس به عن قناعات مسبقة كانت صحيحة في مرحلة سابقة إلا أن تسويقها الآن بات بائراً فقد حصلت قناعات تتناغم مع معطيات وإفرازات العنف بأن الشعارات التي كانت يجب مراجعتها سواء منها القومية أو الطائفية.
فإذا كان من لمحة إيجابية من العنف إنه أوصل ذوي العلاقة الى طريق مسدود جعلهم يتراجعون لإعتبارات عملية وليس لحكمة يتسلحون بها.
فقد خرجت النار من العراق الى نهر البارد وغزة والجزائر والمسجد الأحمر، وهي لا تبقي ولا تذر وليس لها هدف دنيوي طبيعي ولذلك يتراوح إدائهم بين الظلامية الجوفاء ولا نريد أن ندخل في جو المؤامرة ومن ورائها إذ لها مناسبة أخرى إن شاء الله.

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

نـاقـوس خطـر الاتجـار بـالبشر يـدق في العـراق!

خالد طالب
كاتب

> الاتجار بالبشر ، ثالث أكبر نشاط اجرامي في العالم بعد تجارة السلاح والمخدرات ، وهو الأوسع انتشاراً ، والأسرع نمواً ، اذ تقدر منظمة العمل الدولية "I.L.O" في آخر تقرير لها أرباح استغلال النساء والأطفال جنسياً بحوالي ٢٨ مليار دولار سنوياً ، وأرباح العمالة الاجبارية بنحو ٣٢ مليار دولار سنوياً ، وتؤكد ان ٩٨ ٪ من ضحايا الاستغلال التجاري الاجباري للجنس ، هم من النساء والفتيات ، في الوقت الذي يتعرض فيه ، نحو ٣ ملايين انسان في العالم سنوياً الى الاتجار بهم ، بينهم مليون و٢٠٠ ألف طفل ، فيما يُنقل ما يتراوح بين ٤٥ ألفا و٥٠ ألفا من الضحايا الى الولايات المتحدة الأمريكية سنوياً ، لكن دراسات أمريكية ، تشير الى ان عدد ضحايا الاتجار بالبشر على النطاق العالمي ، يبلغ نحو ٨٠٠ ألف شخص سنويا بينهم ٨٠ ٪ من النساء و٥٠ ٪ من القاصرين.

ويُقصد بالاتجار بالبشر هو "تجنيد أو نقل أو انتقال أو ايواء أو استقبال أفراد عن طريق التهديد أو استخدام القوة أو صور أخرى للاكراه أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال النفوذ أو استغلال نقاط الضعف أو منح أو تلقي الأموال أو الامتيازات للحصول على موافقة شخص له سلطة على شخص آخر بغرض الاستغلال، ويشمل الاستغلال كحد أدنى، الدعارة أو صوراً أخرى للاستغلال الجنسي أو العمالة أو الخدمة القسرية أو العبودية أو الممارسات الشبيهة بها أو الأشغال الشاقة أو انتزاع الأعضاء"، وبعبارة أخرى، تطويع الأشخاص ونقلهم، من خلال استعمال العنف، أو التهديد باستخدام العنف، أو استغلال سلطة منصب مهم، أو باستغلال الظروف الخاصة بالضحايا "كما يحدث مع بعض النساء الروسيات أو الأوروبيات الشرقيات أو الفليبينيات مثلا"، أو بالخدعة، أو بعمليات اكراه أخرى، وذلك لاستغلال هؤلاء البشر جنسياً أو اقتصادياً، ك"الاجبار على الخدمة، الاسترقاق، الاستعباد، سرقة الأعضاء"، لمصلحة مهربين، ووسطاء، وملاك بيوت الدعارة، ومنظمات الجريمة، ولكل من لديه القدرة المالية ويريد شراء الأشخاص أو أعضائهم.
وهذه التجارة طبقا لورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي الأول بشأن "المرأة والقانون"، تهدف الى استغلال البشر عبر اجبار الضحايا على ممارسة الدعارة، والخدمة المنزلية الشاقة، والعمل بالاكراه، والزواج الذي يستهدف المتعة الرخيصة "الزواج السياحي أو زواج الابتعاث" ، والسياحة الجنسية، والتمثيل في أفلام الدعارة "البورنو"، وتشغيل الضحايا في مجال التسول، والاستخدام في الأعمال الاجرامية، وما الى ذلك، وما يعقبها من ممارسات لا انسانية، كالاجبار على الاجهاض أو العكس للمتاجرة بالأطفال، وتوهم عصابات فقراء أمريكا الوسطى والجنوبية مثلا بدخول جنة "الحلم الأمريكي"، وبعد الاستيلاء على مقدراتهم وما اقترضوه أيضاً، تدخلهم فعلاً الى أمريكا، لكن لتأسرهم تحت تهديد تسليمهم الى شرطة الهجرة الأمريكية، وتؤجرهم لمن تشاء مقابل اطعامهم الكفاف، وايوائهم في ما يشبه الحظائر "وهنا لا يلعب جنس الضحية أي دور، فالجميع سواسية رجالا ونساء"، فيما تقوم عصابات أخرى باغراء نساء أوروبا الشرقية بالعمل في ملاهي أوروبا الغربية وحاناتها، ثم تسوقهن الى شبكات الدعارة المنظمة، أيضاً تحت تهديد تسليمهن الى الشرطة باعتبارهن "مهاجرات غير قانونيات"، أو السيطرة عليهن بدفعهن الى إدمان المخدرات، أو الى سوق الأفلام الرخيصة وغيرها، وتقوم عصابات أخرى بخطف الأطفال، صبية وصبايا، أو تشتريهم من أهلهم المعدمين في بعض مناطق جنوب آسيا وأمريكا الجنوبية، ليكونوا متاعاً ومتعة لأحد أشكال الانحراف الجنسي.
وتجارة البشر ذات أبعاد عالمية، وأسباب توسعها متعددة، ابتداءً من اختلال ميزان توزيع الثروات في العالم لصالح دول العالم المتقدم، ما يؤدي الى الفقر والبطالة، في دول الجنوب ودول أوروبا الشرقية وبعض الدول الآسيوية، وانتهاء بترابط منظمات الجريمة العالمية التي تعمل على التنسيق فيما بينها، والتي انتقلت من التجارة المحلية الى التجارة العالمية، مع استخدام كل الأساليب الجديدة الممكنة في العمل، من التكنولوجيات المختلفة والعلوم وتطبيقاتها والحنكة، الى الوسائل الاعلامية بأشكالها التي تعمد الى تصوير الحياة في الدول المتقدمة على أنها الجنة محققة على الأرض، والى غياب الديمقراطية وحقوق الانسان في العوالم الفقيرة.
أرضية هذا الاستغلال، تتشابه في معظم بلاد العالم، نساء وفتيات يرغبن في الحصول على عمل مشروع، فيخدعن من قبل عملاء متخصصين بتهريب البشر، ولدى وصولهن الى البلاد المرغوبة تصادر أوراقهن، وتحدد تحركاتهن، ويمنعهن الخوف، حتى لو توفرت لهن الفرصة للهروب، من طلب المساعدة، وتتعرض هؤلاء النسوة غالباً للضرب من قبل مختطفيهن، والاغتصاب، والاجبار على تعاطي المخدرات وتسويقها.
تقارير الأمم المتحدة تشير الى ان هناك أربعة ملايين شخص يهربون سنوياً، رغماً عنهم، والغالبية نساء يجبرون على العمل في أحد أنواع الخدمة الواردة سابقاً، كما وتظهر دراسة أن معظم النساء الآسيويات اللواتي يعرضن أنفسهن لممارسة الدعارة، قد دخلن السوق بغير ارادتهن، وتقول الدراسة التي أجريت حول العاملات في تجارة الجنس ان ٣ ٪ من النساء قد باعهن أصدقاؤهن الرجال، و٤ ٪ اغتصبن وبعن، و٥ ٪ اغتصبن من قبل أزواج أمهاتهن ومن ثم بعن، و٣٢ ٪ خدعن من قبل أشخاص خارج عائلاتهن ومن ثم بعن، و٨ ٪ بعن من قبل عائلاتهن لتسديد الديون، و٤ ٪ يذهبن الى المدن لايجاد عمل، وهناك يعرضن للبيع، وتشير الدراسة الى ان هناك ما بين أربعة آلاف وخمسة آلاف امرأة من الصين يعملن في سوق لوس انجلس للدعارة، وغالبيتهن قد تُوجر بهن، كما ان هناك عدداً كبيراً من الكوريات، والتايلانديات، والبعض الآخر من جنوب شرق آسيا من اللواتي يعملن في بيوت الدعارة، أو في المصانع غير المرخصة، في لوس انجلس أيضاً، بأجور متدنية وشروط صحية سيئة، اذ عادة ما يدفع ضحايا الاتجار بالبشر ثمناً مخيفاً يتمثل في الايذاء الجسدي والنفسي بما في ذلك الاصابة بالأمراض، واعاقة النمو الذي غالباً ما يترك أثرا دائماً، ويتم نبذهم من قبل عائلاتهم ومجتمعاتهم.
ومؤخرا أدرجت الولايات المتحدة أربع دول عربية حليفة لها في الشرق الأوسط، هي البحرين والكويت وقطر وسلطنة عمان على اللائحة السوداء المؤلفة من ١٦ بلدا لم يحصل فيها أي تقدم في مكافحة الاتجار بالبشر، فقد أصدرت وزارة الخارجية الأميركية تقريرها السنوي حول الاتجار بالبشر للعام ٢٠٠٧ وضم اضافة الى الدول الأربع ثلاث دول أخرى جديدة هي ماليزيا والجزائر وغينيا الاستوائية، وتضاف هذه الدول السبع التي كانت على قائمة الدول الموضوعة تحت المراقبة في العام الماضي الى السعودية وسوريا والسودان وايران وفنزويلا وكوبا وكوريا الشمالية وأوزبكستان وبورما المدرجة على قائمة الدول المصنفة في المرتبة الثالثة، والتي تعتبر أنها أخفقت في مكافحة الاتجار بالبشر بقوة.
والدول الموضوعة على المرتبة الثالثة هي دول معرضة للعقوبات الاقتصادية خصوصا حرمانها من المساعدات الأمريكية، والتقرير السنوي حول الاتجار بالبشر يدرس مساعي حوالي ١٥٠ دولة في العالم في مكافحة الاتجار ببني البشر، واستعبادهم بغرض استغلالهم في العمل القسري، وفي تجارة البغاء، وفي اجبارهم على الخدمة العسكرية، اضافة الى أشكال أخرى من العبودية.
وأوضح التقرير ان غالبية الضحايا هم من النساء والفتيات اللواتي تقعن ضحية الاستغلال الجنسي، مشيرا الى أنه تم ادراج دول الخليج العربي الخمس على اللائحة السوداء للاتجار بالبشر بسبب ممارساتهم المتصفة بالاستعباد، وفي مجال الاستغلال الجنسي، وبموجب القوانين الأمريكية، يتم امهال الدول المدرجة على القائمة ثلاثة أشهر لتحسين سجلها قبل فرض عقوبات محتملة عليها، بالاضافة الى سحب دعم الولايات المتحدة للقروض التي قد تحصل عليها تلك الدول من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.
وتقدرالخارجية الأمريكية تهريب أكثر من مليون شخص في مختلف أرجاء العالم، لكن بعض الخبراء يقدرون ان الرقم الحقيقي قد يكون ضعف ذلك، وأغلب من يجري تهريبهم يوجهون للدعارة، في حين يوجه آخرون للخدمة في البيوت والمصانع والحقول، وتخطف العصابات المنظمة النساء والفتيات بنسب أكبر من الجمهوريات السوفيتية السابقة وأجزاء كبيرة من آسيا وأمريكا الوسطى والجنوبية، لتوجيههن للعمل في الدعارة، ويقول الخبراء ان "أغلب الضحايا عادة ما تكون من الراغبات في الهروب من الفقر في بلادهن، فيقبلن عرضا خادعا للعمل في الخارج، كأن يكون في رعاية الأطفال، أو في مطعم، ثم يجبرن على العمل في الدعارة في بلد غريب، لا يتحدثن لغته، وفي ظروف مزرية".
وفي العراق، تؤكد تقارير لوسائل اعلام ومنظمات المجتمع المدني ان "العنف الطاحن في البلاد منذ نحو أربع سنوات، والفقر المدقع الذي يطول حوالي مليوني عائلة عراقية، والبطالة بين مايقرب من المليون عراقي، وغياب المحاسبة والاجراءات القانونية الفاعلة، عوامل أسهمت الى حد كبير في رواج سوق النخاسة باطراد"، وأخذت هذه التقارير تتحدث عن ناقوس خطر يقرع من دون أن يجد آذنا صاغية له، اذ تشير في سياق تحذيراتها الى وجود حالات متزايدة لوسطاء ومتاجرين يعرضون على ذوي فتيات يشكون الفاقة والعوز، مبلغ يتراوح بين ١٠٠ و٢٠٠ دولار شهريا، أو مبالغ قطعية، مقابل الطلب منهم تشغيل بناتهم في أعمال منزلية، وحقيقة الأمرغير ذلك تماما، وتدخل في اطار النصب والاحتيال والتضليل، للاتجار بهن، لغاية تحقيق العبودية الجنسية، أو التهريب عبر الحدود، وعادة ما يتم خداع النساء الشابات ليعتقدن بأن زواجا وحياة أفضل تنتظرهن في دول الجوار، حين يطرق بابهن رجلا أجنبيا يرغب بالزواج، ليكتشفن فيما بعد "الفخ"، وأنهن في ناد ليلي الى جانب فتيات أخريات من دول عدة.
وتتحدث تقارير صحفية أيضا عن وجود مكاتب وشركات دولية ومحلية مشبوهة تستغل الوضع الاقتصادي المتردي، لاغراء وتحريض الشباب للعمل في دول اخرى، مدعية انها مخولة من قبل الشركات الاجنبية، مثلما أشيع عن العمل في سنغافورة، والدول الآسيوية التي تقع قريبا منها، وحتماً يقع كثير من الشباب في هكذا مصائد، وفي كثير من انحاء العالم، وهي مصائد لاتخرج عن كونها تجارة بشرية غير انسانية، مهما اختلفت عناوينها الرئيسة، شأنها شأن التجارة الجنسية أو تجارة المخدرات.
وكان تقرير سابق للخارجية أدرج العراق في فقرة "الحالات الخاصة" مشيرا الى مواجهته لتحديات كبيرة، لذلك لم يتم تصنيفه بشكل عادي، لكنه أوضح ان "العراق قد يكون ازاء تلك الأوضاع الاستثنائية التي يعيشها، بلداً مصدراً لنساء وأطفال يتم الاتجار بهم الى سوريا واليمن وقطر والامارات العربية المتحدة والأردن وتركيا وايران، لأغراض الاستغلال الجنسي، ويعتقد ان هناك بعض الفتيات يتم الاتجار داخلياً من المناطق الريفية الى المدن ولذات الأغراض".
وتكفل الدولة بموجب الدستورالعراقي الدائم، حماية الأمومة والطفولة والشيخوخة ورعاية النشء والشباب، وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم، والضمان الاجتماعي والصحي، والمقومات الأساسية للعيش في حياة حرة وكريمة، وتؤمن لهم الدخل المناسب والسكن الملائم، الى جانب، انها تحظر الاستغلال الاقتصادي للاطفال بصوره كافة، وتمنع كل أشكال العنف والتعسف في الاسرة والمدرسة والمجتمع.

وتستدعي ظاهرة الاتجار بالبشر إعداد مسوحات احصائية، وقاعدة بيانات دقيقة، للوقوف على عدد الحالات، ونطاق انتشارها وطبيعتها والأسباب التي تقف وراءها، وتنظيم حملة شعبية توعوية شاملة، تشارك فيها مختلف وسائل الاعلام والمنظمات المدنية وقادة الرأي العام، تهدف الى التعريف بمخاطر هذه الظاهرة، والاساليب والطرق التي يتبعها المتاجرون في تحقيق غاياتهم، فضلا عن، تنشيط برنامج شبكة الحماية الاجتماعية لتقليص فجوة الفقر التي تعانيها عوائل عراقية معدمة، واتخاذ اجراءات أمنية مشددة، لملاحقة ومقاضاة الوسطاء والوكلاء والمهربين والمكاتب المشبوهة والمتخصصة بتجارة البشر.

الأستـــاذ الجـــامعـي بـين الإهمـــال والـتهـمـيـــش

د. ياسين الموصلي
تدريسي

تمثل الهيئة التدريسية الجامعية أعلى طبقات المجتمع في المعرفة والكفاءة، نظرا لما تمتلكه من شهادات وخبرات علمية عالية في المجالات المختلفة. فالمجتمعات المتقدمة تقاس بمدى تطورها العلمي وإنجازها الحضاري، كما هو الحال في الدول المتقدمة. والعراق في الماضي والحاضر والمستقبل لا يمكن أن يشار إليه إلا من خلال الإنجازات المواكبة للتطور الحضاري الإنساني. فهل نال الأستاذ الجامعي المكانة المرموقة، أسوة بأستاذ الجامعي في البلدان الأخرى الأقل غنى ومكانة من العراق.
لقد أصبح الأستاذ الجامعي لا ينشد لمكانته العلمية والفكرية داخل المجتمع سوى أقل ما يمكن منحه لأي فرد من المجتمع من عيش كريم تتوفر من خلاله مقومات الحياة والعمل، وكذلك الأمن في بلد مزقته السياسات والحروب قبل السقوط وبعده. فأصبح الأستاذ الجامعي عرضة لشتى أنواع البؤس من تهديد وقتل وتهجير، فحمل الكثير منهم علمه في عقله وهمومه في قلبه وحقائبه في يديه ليبحث عن ملاذ آمن وعيش أكرم مما هو عليه. ومن لم يستطع ذلك وفضل البقاء في وطنه، كان عرضة للقتل وللتهجير في ظل أجواء الخضوع للحياة الرتيبة، والعمل غير المنتج.إن الإحصاءات شبه الرسمية تشير إلى مقتل المئات من الكفاءات العلمية من التدريسيين، وهجرة وتهجير الآلاف منهم في داخل الوطن وخارجه. والدوافع من وراء ذلك كله سياسية بامتياز، مع ارتباط عوامل أخرى بهذا الدافع. إذ يبدو أن السياسة الممارسة من قبل الداخل والخارج تجاه العراقيين تصب في مصلحة تفريغ المجتمع من المحتوى العلمي والفكري، بغية تسهيل انقياد بقية الفئات الاجتماعية تحت عناوين دينية أو طائفية أو عرقية، ووفقا لما هو مخطط لها دون وعي علمي لما يجري من حولها. والعنصر الأساس في تحقيق ذلك إبعاد النخب المثقفة والكفاءات عن التأثير في المجتمع لمصلحة أصحاب المصالح الفردية، والفئوية، والدولية.
ومن جانب آخر تركزت السياسة على المشروع الأمني في قيام مرتكزات الدولة. وتراجع الاهتمام بالجوانب الأخرى ومنها المؤسسات التعليمية، والتي لا تمثل نسبة الميزانية المخصصة لها سوى نسبة ضئيلة لا تتجاوز ٣٠٪ من احتياجاتها. وتأتي في مقدمة ذلك مرتبات الأساتذة والمميزات الممنوحة لهم. فالأستاذ الجامعي هو الأقل منفعة ماديا من أقرانه في الدول الإقليمية حتى الفقيرة منها. بل أن مجموع المرتبات والامتيازات الممنوحة للتدريسي الجامعي الحديث التعيين تقل حتى عن المرتبات والامتيازات الممنوحة لرجل الأمن المعين حديثا (مع الاحترام الشديد لمكانة رجل الأمن وتضحياته). وهكذا بالنسبة للمرتبات والامتيازات الممنوحة للدرجات التدريسية العليا مقارنة بآخرين من المديرين وأصحاب الرتب الرفيعة. فهل أن الشهادة العلمية وسنوات الخبرة والبحث والجهد أصبحت ذات قيمة هامشية. وهل المخاطر التي يتحملها الأستاذ الجامعي أقل من المخاطر التي يتحملها أي فرد في المجتمع، إن لم يكن أكثر بسبب التهديد المباشر والشخصي للأستاذ.
إن المنفعة المادية والمعنوية أصبح بالإمكان الحصول عليها من خلال السلطة والانخراط في العمل السياسي. حيث استطاعت بعض الفئات العلمية والمثقفة من تحسين مكانتها المادية من خلال استقطاب بعض الأحزاب السياسية لها. وأصبح الخيار واضحا بين القبول بالواقع المتدني لمكانة الأساتذة والكوادر المثقفة وبين الدخول في العملية التغييرية السياسية، والتي أثبتت حتى الآن فشلها بسبب ارتكازها على المصالح الضيقة دون الوطنية، في الوقت الذي تعد المؤسسات التعليمية وما تضم في ثناياها من كفاءات وقدرات، هي الأصلح لقيادة المشروع الوطني المتكامل بعيدا عن الانتماءات الأخرى.
ولأن عراق اليوم بحاجة إلى من ينهض به من تخطيط علمي لبناء ما خربته السياسة قبل السقوط وما بعده، فلا بد من الارتكاز على العقول المبدعة والعلمية التي تزخر بها الجامعات، والاعتناء بها بغية الاستفادة منها في تخطيط السياسات الإستراتيجية للوطن وفي مختلف المجالات.